

تغييرات سطحية بالجهاز الإداري العراقي تراعي مصالح الأحزاب وتحفظ حصصها

قدرة رئيس الوزراء على إصلاح الإدارة لا تطال الدرجات الخاصة



الكاظمي أُنجز خلال اللعب في ميدانه الأصلي

مطروحا ضمن الدعوات إلى الإصلاح، هو انتزاع الدرجات الخاصة من أيدي الأحزاب.

ويُقصد بالدرجات الخاصة منصب مدير عام فما فوق، وهي مواقع شديدة التأثير في عمل الوزارات وفي توجيه برامجها والتحكّم بمواردها، ولذلك تعتبرها الأحزاب صمام أمان الحفاظ على مصالحها، وخصوصاً منها

المصالح المالية. ولم يستثن الكاظمي من طموحاته للإصلاح، بادئ الأمر، التحكّم بتلك الدرجات وتعيين من يتولاها، لكنّه اصطدم برفض قاطع من الأحزاب وكلها النيابية التي تمسكت بأن التصويت بالأغلبية على منحهم الثقة أو رئيس الحكومة لا يمتلك سوى صلاحية ترشيح أشخاص لشغل مناصب المديرين العامّين، لكنّ تكليفهم الرسمي يظل من اختصاص البرلمان عبر عدم منحها لهم، شأنهم في ذلك شأن الوزراء.

وبالنظر إلى محدودية قدرة رئيس الوزراء على الإصلاح والتغيير، بغض النظر عن صدق مسعاه وسلامة نواياه، يتوقّع متابعون للشأن العراقي أن يتكفي الكاظمي مرحلياً بالتركيز على الوضع الأمني الذي يمتلك فيه رؤية وتصوّراً واضحاً تانياً من خبراته السابقة في المجال من خلال عمله السابق رئيساً لجهاز المخابرات، وأن يبذل المزيد من الجهود لضبط الحدود ومطاردة السلاح السائب، مع محاولة كسب الوقت وانتظار التغييرات وما قد تتيح من إمكانية القيام بإصلاحات أعرق في مؤسسات الدولة.

لكن أكثر الخبرات إثارة للجدل في التغييرات الإدارية الجديدة يظل وقوع هيئة النزاهة ضمن حصة دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء الأسبق زعيم حزب الدعوة الإسلامية نوري المالكي، رغم أنّ الأخير متهم بالمسؤولية عن نشر الفساد على أوسع نطاق في العراق خلال فترة حكمه الطويلة نسبياً بين سنتي 2006 و2014، كما تلاحقه أسئلة معلقة عن مصير المئات من مليارات الدولارات كانت قد تات للعراق من بيع النفط خلال تلك الفترة وفقد أثرها بالكامل.

أما عن حصة الأحزاب والتكتلات السنيّة، فقد حصل سُنّة الموصل ضمن تغييرات الكاظمي على وكالة جهاز المخابرات، وسُنّة الأنبار على وكالة الأمن الوطني.

وليست هذه أول تغييرات يجريها الكاظمي على الجهاز الأمني والعسكري الذي يعول عليه لتحقيق طموحه لإقرار الأمن وبسط الاستقرار وضبط فوضى السلاح، فقد سبق له أن أجرى تغييرات في المناصب العسكرية كلف بموجبه الفريق الركن قيس المحمداوي بقيادة عمليات بغداد خلفاً للواء الركن عبد الحسين التميمي، بينما أعاد الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي إلى جهاز مكافحة الإرهاب وقام بترقيته إلى مرتبة مدير للجهاز. كما أعفى الكاظمي اللواء الركن عبدالكريم خلف من منصب الناطق بغير الحكيم، وهيئة الحج ضمن حصة كتلة الفتح بقيادة هادي العامري زعيم ميليشيا بدر. أما هيئة الأوراق المالية فذهبت لحزب الفضيلة الذي يرعاه رجل الدين الشيعي محمّد البيعقوبي.

قدرات رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي على التغيير والإصلاح لا توازي طموحاته ووعوده المعلنّة في هذا المجال، حيث لا يستطيع الرجل المفقّر إلى السند الحزبي أن يتجاوز بإصلاحاته وتغييراته الخط الأحمر لمصالح القوى السياسية المكفولة بمبدأ المحاصصة، وهو الأمر الذي انعكس في أحدث تغييرات أجراها الكاظمي على الجهازين الإداري والأمني.

بغداد - يحاول رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أن يدفع بما يستطيع من التغييرات التي وعد بإجرائها عندما تسلّم المنصب خلفاً لعادل عبد المهدي الذي أطاحت به عتني انتفاضة شعبية ضد الفساد الحكومي والإداري وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

ولم تخرج التغييرات التي أعلن الإثنين عن إجرائها في الجهازين الإداري والعسكري، عن سياق الواقعية ومرعاة التوازنات القائمة، بما في ذلك مصالح الأحزاب المشاركة في السلطة والمكفولة بمبدأ المحاصصة الذي يقوم عليه النظام العراقي الحالي.

وتفاوتت أهمية المجالات التي طالبت التغييرات جهازها الإداري إذ عين الكاظمي محافظاً جديداً للبنك المركزي، هو مصطفى غالب، واختار امرأة لرئاسة الهيئة الوطنية للاستثمار هي سهيل داود النجار، فيما عين سالم جواد الجبلي مديراً للمصرف العراقي للتجارة، وحسن حلبوس حمزة رئيساً لهيئة الأوراق المالية. أما هيئة النزاهة المكلفة بمتابعة قضايا الفساد وكشف ملفات التلاعب المالي في المؤسسات الحكومية فاختار الكاظمي لرئاستها علاء جواد حميد. وتعتبر المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالمجال المالي أحد المواطنين الرئيسية للفساد والتلاعب بمقررات الدولة العراقية، ولذلك لم تتطع المطالبات خلال السنوات الماضية بإصلاحها، دون جدوى.

إلى ذلك شملت التغييرات التي أجراها الكاظمي تعيين منهل عزيز رؤوف الجبوبي أميناً لبغداد وهو مهندس معماري، وسامي المسعودي رئيساً لهيئة الحج والعمرة، وهو مستشار سابق في هيئة الحشد الشعبي. كما تمّ بحسب وكالة الأنباء العراقية الرسمية، تعيين ثمانية وكلاء وزارات جدد. أما في المجال الأمني فشملت التغييرات تعيين وزير الدفاع الأسبق

مراسم في البيت الأبيض لتوقيع الاتفاق بين إسرائيل والإمارات والبحرين

واشنطن - يدخل الشرق الأوسط الثلاثاء مسار حقبة جديدة عندما توقع دولة الإمارات ومملكة البحرين اتفاقاً تطبيع العلاقات مع إسرائيل في واشنطن.

ومن المقرر أن يشرف الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال احتفال في البيت الأبيض، على توقيع مسؤولين إماراتيين وبحرينيين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ما يطلق عليها الأميركيون باسم "اتفاقيات إبراهيم"، تيمناً بالنبي إبراهيم الذي يعتبر أبا الديانات الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام.

وتلتقي الإمارات والبحرين مع إسرائيل في الخصومة مع إيران، وإن بشكل أقل في أبوظبي. وتطل الجمهورية الإسلامية على مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يفصلها عن دول الخليج.

واشنطن - يكشف الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل عن خلاف بين الطرفين حول رغبة الإمارات في شراء طائرات مقاتلة أميركية من طراز "ف-35"، إذ قال نتانياهو إنه يعارض هذه الخطوة على اعتبار أنها يمكن أن تقوّض التفوق الاستراتيجي لإسرائيل.

لكن محللين يقولون إنه على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر، فإن الإمارات، باستراتيجيتها البراغماتية للغاية في السياسة الخارجية، على استعداد تام للمضي في اتفاق من شأنه أن يعزّز دورها في منطقة هيمنت عليها القوى التقليدية؛ السعودية ومصر، لعقود طويلة.

وتتمّ الأطراف المعنية بالاتفاقيتين حالياً بمرحلة من التعارف يقول مراقبون إنها يمكن أن تشهد الكثير من سوء الفهم والتعقيدات بعد التصريحات المهللة الصادرة عن مسؤولي الدول الثلاث.

وتتحدث السفارة الأميركية السابقة لدى الإمارات باربرا ليف الباحثة حالياً في "معهد واشنطن"، عن "تفاقيتين اجتماعيتين وسياسيتين يشوبهما اختلاف كبير".

وتقول إن الأوساط الإماراتية "ذهلت جراء الضجيج الإسرائيلي الكبير والنقاش حول كل شيء"، مشيرة إلى أنه "سيكون من المنير للاهتمام مشاهدة (المسؤولين من الدول الثلاث) معاً".

وبالنسبة إلى الباحثة في شؤون الخليج في جامعة حيفا موران زاغا، بينما يمضي الجانبان نحو منطقة غير واضحة المعالم، فإن إطار الاتفاقية سيشكل أساساً لمواضيع النقاش وكيف.

وتقول "سنشهد طفرة في كل مجال تقريباً (...) على المستوى المدني والعلمي والثقافة والموسيقى"، إلى جانب رحلات مكثفة لوفود تجارية ودبلوماسية لاستكشاف أوجه التعاون.

وتتابع "الإسرائيليون يشعرون بالحماس الشديد".

نواب يمنيون يدعون لإلغاء اتفاق ستوكهولم وتحرير الحديدة عسكرياً

عدن - طالب 26 عضواً بمجلس الشورى اليمني (الغرفة الثانية للبرلمان) بإلغاء اتفاق "ستوكهولم" الموقع مع الحوثيين، والبدء في تحرير مدينة الحديدة من قبضة الجماعة غربي البلاد، في ظل فشل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث في إجبار المتحاربين على تنفيذ تفاصيل الاتفاق.



جاء ذلك في رسالة إلى الرئيس عبدربه منصور هادي، ونائبه علي محسن صالح، ورئيس مجلس الوزراء معين عبد الله، إضافة إلى رئيس مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) سلطان البركاني. وشددت الرسالة على ضرورة إلغاء اتفاق ستوكهولم من أجل البدء في تحرير مدينة الحديدة وبقية مناطق

قتل ممول لداعش في الأنبار

الفيئة والأخرى عمليات إنزال جوي بالأنبار يعقل من خلالها أشخاصاً وغالباً ما يتم نقلهم إلى قاعدة عين الأسد العسكرية بالمحافظة. ومنذ مطلع العام الحالي كثفت القوات العراقية عمليات المداومة لملاحقة فلول داعش بالزمان مع تزايد وتيرة هجمات مسلحين يشتبه بانتمائهم من التنظيم، لاسيما في المنطقة بين محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى المعروفة بمثلث الموت.

على أحد البيوت في قضاء الرطبة بالأنبار، حيث قتل رجلًا واعتقلت شقيقه. وأفاد بيان لخلية الإعلام الأمني التابعة لوزارة الدفاع العراقية بتنفيذ عملية إنزال جوي مشترك بين التحالف بقيادة الولايات المتحدة وجهاز مكافحة الإرهاب العراقي، في الأنبار. وأوضح البيان مقتل ممول رئيسي لداعش واعتقال قيادي بارز في التنظيم. وينفذ التحالف الدولي بين

الرمادي (العراق) - قتلت قوات التحالف الدولي شخصاً واعتقلت شقيقه في عملية إنزال جوي استهدفت تنظيم داعش في محافظة الأنبار، غربي العراق. وأعلن الجيش العراقي في وقت لاحق أن الشخص المستهدف هو ممول رئيسي للتنظيم. وقال الضابط في الشرطة أحمد الدليمي لووكالة الأناضول إن "قوة من التحالف الدولي نفذت عملية إنزال جوي